الأمم المتحدة

A/78/912–E/2024/66

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 June 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والسبعون
البند 13 من جدول الأعمال
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2024
27 تموز/يوليه 2023 – 24 تموز/يوليه 2024
البند 10 من جدول الأعمال
دور منظومة الأمم المتحدة في إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030

رسالة مؤرخة 11 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أعرض الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة حول موضوع "السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، المعقود في مقر الأمم المتحدة في 6 أيار/مايو 2024 (انظر المرفق).

وشاركت في تنظيم المؤتمر الرفيع المستوى، في نسخته الخامسة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، وافتُتح بكلمة أدلى بها رئيس جمهورية إيطاليا سيرجيو ماتاريلا. وكان هذا المؤتمر بمثابة مؤتمر تحضيري للاستعراض المعمَّق للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل المعني بالتنمية المستدامة، وذلك أيضا بهدف توفير معلومات للعمليات ذات الصلة، بما فيها الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل وميثاقه.

وقد أكد المؤتمر مجددا على الصلة القوية بين السلام والعدالة وسيادة القانون والمجتمعات الشاملة للجميع والحوكمة والتنمية المستدامة ودور الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة كعامل تمكيني حيوي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 13 من جدول الأعمال، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار البند 10 من جدول الأعمال.

(توقيع) ماوريتسيو **ماساري**
سفير

210624 190624 24-10630 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 11 حزيران/يونيه 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة

16 رسالة رئيسية من المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة"

6 أيار/مايو 2024

كان المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي شاركت في تنظيمه إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية لقانون التنمية والبعثة الدائمة لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، بمثابة مؤتمر تحضيري للاستعراض المعمق للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والهدف منه إرشاد العمليات الأخرى ذات الصلة، بما فيها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وقد انبثقت الرسائل الرئيسية التالية من المناقشات التي شارك فيها ممثلون عن الحكومات والمؤسسات القضائية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقادة المحليون والممارسون.

1 - الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة هو عامل تمكين بالغ الأهمية لكل أهداف التنمية المستدامة وهو في صميم ما يجعل من خطة عام 2030 خطة تحويلية. فهو يجعل من الممكن تحقيق اوجه تآزر عبر الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة ويوفر خريطةَ طريق عمليةً لمواجهة الأزمات العالمية المتقاطعة المتعددة، بما فيها النزاعات وتغير المناخ، وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة. ومن شأن إحراز تقدم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أن يسرِّع إحراز تقدم في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالسلام وحقوق الإنسان.

2 - ويشهد العالم أكبر عدد من النزاعات منذ عام 1945، تنجم عنه خسائر فادحة من حيث المعاناة الإنسانية كما أنها تعرّض للخطر ما تحقق من مكاسب في مجالي السلام والتنمية. لذا، فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات مثل عدم المساواة والإفلات من العقاب وتهاوي أركان سيادة القانون يمكن أن تساعد في منع النزاعات وبناء القدرة على الصمود. ولمنع نشوب النزاعات أيضا فوائد اقتصادية ملموسة، فكل دولار يُنفق على منع نشوب النزاعات يمكن أن يؤدي إلى توفير 16 دولارا في الاستجابات لحالات الطوارئ. ويتطلب الطابع المتعدد الأبعاد للعنف اتّباع نهج شامل للحكومة بأكملها والمجتمع بأسره إزاء عمليات منع نشوب النزاعات وتسويتها والمصالحة على كل من الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وجرى التشديد على الترابط بين السلام والتنمية المستدامة. ومن الضروري القيام بمزيد من العمل لضمان إقامة صلات سياساتية وعملياتية بين السلام والأمن، والتنمية المستدامة، والخطط الإنسانية، بما يتماشى مع الروابط الوثيقة والنهج المتكاملة الأخرى (مثل الصلة الوثيقة بين العمل الإنساني والسلام والتنمية، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن؛ والمناخ والسلام والأمن؛ وبناء السلام والحفاظ على السلام).

3 - والآثارُ المفاقِمة للأزمات العالمية المتقاطعة مرتبطةٌ ارتباطا وثيقا بالتدهور العالمي في سيادة القانون. ويمكن أن يساعد تعزيزُ سيادة القانون على كل من الصعد العالمي والوطني والمحلي في إعادة بناء الثقة وتحفيز التقدم في خطة عام 2030 ومواجهة التحديات مثل النزاعات وتغير المناخ. وعندما يعمل القضاء بإنصاف ونزاهة، فإنه يعزز ثقة الجمهور في الحكم، ويؤدي إلى زيادة المشاركة المواطنية ويشيع بيئة مؤاتية للتنمية المستدامة. من هنا تبرز الحاجة إلى آليات عادلة وفعالة ومنصفة لمواجهة التحديات المعقدة والعابرة للحدود الوطنية مثل تغير المناخ، التي تشكل عقبات كبيرة أمام السلام والتنمية المستدامة.

4 - إن اتّباع نهُج العدالة المتمحورة حول الإنسان أساسي لضمان أن تكون أنظمة العدالة مستندة إلى فهم أفضل لاحتياجات الناس ولضمان ألا تترك أحدا خلف الركب. وينبغي إدامة العدالة المتمحورة حول الإنسان بمؤسسات فعالة وشفافة مستندة إلى سيادة القانون. وينبغي لنظم العدالة أن تكون قائمة على البيانات ومرتكزة على الأدلة، وأن تضمن النشر الفعال للموارد مع الاستثمار في الوقت نفسه في تقديم خدمات مبتكرة وفعالة. وينبغي لهذه النظُم أن تركز أيضا على الصعيد دون الوطني وعلى سلوك المسارات المتنوعة المؤدية إلى العدالة مع تركيز على تحسين النتائج للمستخدمين النهائيين. فالتمكين القانوني هو عامل دعم رئيسي، خصوصا بالنسبة إلى أكثر الأشخاص ضعفا. لذا، من الضروري اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان حصول هؤلاء على ما يحتاجونه من أدوات ومعارف للمطالبة بحقوقهم واللجوء إلى القضاء والمشاركة في صنع القرار وكسب الثقة.

5 - فالفساد يعوق توفير الخدمات العامة، ويقوض الثقة في المؤسسات العامة، ويهدد السلام والأمن، ويعرقل التنمية المستدامة. ويتسم البناء على الصكوك القائمة، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بأهمية بالغة لضمان الإنفاق الفعال للموارد العامة وتعزيز مزيد من الشفافية والمساءلة والنزاهة على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن للمؤسسات القضائية، في شراكة مع أجزاء أخرى من الحكومة والمؤسسات الرقابية والمجتمع المدني، أن تضطلع بدور هام في مكافحة الفساد. ويجب أن يكون ضمانُ استقلالية مؤسسات القضاء ونزاهتُها أولوية.

6 - فالشفافية ضرورية لبناء الثقة واحتضان المجتمعات المنصفة. وعليه، فإن وجود أنظمة مساءلة قوية هو أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك نظام قوي للضوابط والموازين، فضلا عن الشفافية وآليات المساءلة المدنية. كما أن دور المؤسسات الرقابية يتسم بأهمية بالغة. والبرلمانات هي أجزاء رئيسية من أنظمة المساءلة الوطنية. ويتعين تزويدها بموارد كافية وعليها التعاون بفعالية مع الهيئات الرقابية الأخرى. ولوسائل الإعلام المستقلة والمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني عموما دور أساسي في تعزيز المساءلة.

7 - وتشكل الرقمنة عاملا دافعا تحويليا بالغ الأهمية قادرا على أن يحسن عدم المساواة أو أن يزيدها سوءا. وعند تسخير التكنولوجيا الجديدة، من الضروري إدراك وجود الفجوات الرقمية بغية سد الفجوة الكبيرة بين الممارسات الحالية والهدف المتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب. ويتعين أن يكون التحول الرقمي مستندا إلى تعزيز حقوق الإنسان، كما يتعين أن يكون للناس صوت في رسم مسار هذا التحول والمشاركة في الحوكمة الرقمية. وينبغي للشمولية أن تكون في صميم إدارة الذكاء الاصطناعي. ويجب ألا تفضي التطورات الحالية إلى منظومة رقمية تكرر وتفاقِم الإقصاء وأوجه التحيز أو تخلق أشكالا جديدة من عدم المساواة. وبالتالي، فإن وجود ضوابط أخلاقية ضروري للتخفيف من حدة المخاطر والاستفادة الكاملة من مزايا الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية. ويتعين تنظيم التكنولوجيا الرقمية بشكل صحيح. ويتطلب ذلك

وجود قوانين وسياسات معززة، وحقوق في الخصوصية، وآليات لتقديم الشكاوى، وإجراء عمليات تدقيق مستقلة منتظمة، وإنفاذا قويا للقواعد التنظيمية.

8 - ويجب التمسك بالالتزام بحماية الوصول إلى المعلومات المنصوص عليه في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري تعزيز إمكانية الحصول على معلومات موثوقة، بما في ذلك للشباب والفئات الاجتماعية المهمشة. وتشكل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضلِّلة مصدرا متزايدا لعدم الاستقرار والنزاع ويجب التصدي لها على وجه السرعة، بما في ذلك من خلال التنظيم. ويعطي الوضع الراهن رؤية غير متناسبة لمحتوى مثير للانقسام. وتتسم الشفافية بدور أساسي لإحراز تقدم في هذا المجال. وكخطوة أولى، ينبغي لمنصات المحتوى أن تكون ملزَمة قانونا بالكشف عن سياسات الإشراف على المحتوى وعن الخوارزميات التي تستخدمها. ومن الضروري وضع معايير للنشر الإعلامي. وينبغي للحكومات أن تنظر في إنشاء أطر للبيانات المفتوحة.

9 - والمؤسسات الديمقراطية والخاضعة للمساءلة هي في صميم خطة عام 2030 كما أنها المحرك لتسريع تنفيذ هذه الخطة وكل أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بها. فتعزيز الثقة في الحكم والمؤسسات العامة ضروري لمواصلة تعزيز عملها وهو يتطلب التزاما ثابتا وجهودا صادقة من أجل فهم ومعالجة هواجس الناس وتطلعاتهم. ويجب تعزيز المؤسسات العامة لجعلها أكثر شمولا واستجابة لاحتياجات الناس. ويتطلب ذلك بذل جهود لبناء قدرات الموظفين الحكوميين، بما في ذلك معارف موظفي الخدمة المدنية، في مجال حقوق الإنسان ومهاراتهم في التخطيط الاستباقي وتصميم السياسات وتنفيذها. ويجب أن يكون الوصول إلى الخدمة العامة شاملا للجميع بالكامل، بما في ذلك من خلال سياسات استباقية لمكافحة عدم التمييز. لذا، من الضروري العمل على تحسين النظم الإدارية وجعلها أكثر كفاءة وشفافية وأيسر وصولا إليها من قبل الجمهور، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيا.

10 - ويرتبط إحراز تقدم في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة ارتباطا لا ينفصم بالتقدم المحرز عبر خطة عام 2030. يمكن للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة أن يحفز الإجراءات التحويلية والمراعية للمنظور الجنساني في جميع نواحي السياسات العامة، بما في ذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة الأخرى قيد الاستعراض خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى لهذا العام (أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 13 و 17) وما بعده. ومن المهم الانخراط عبر القطاعات لتعزيز هذه الروابط ووضع نهُج مبتكَرة في مجالات من قبيل العدالة المناخية والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع.

11 - ومن المكونات الرئيسية للثقة بين الناس وحكوماتهم إدارة وإنفاق الموارد العامة على نحو عادل ومتسم بالكفاءة. ومصداقية الميزانية - أي ما إذا كانت الحكومات تنفذ الميزانيات كما هي مقررة - هي مؤشر رئيسي في هذا الصدد. ومن المهم العمل مع الإصلاحيين ضمن مؤسسات الحكم من أجل تعزيز شفافية الميزانية والمساءلة عنها. ويتعين إشراك قطاعات أخرى من المنظومة الوطنية للمساءلة، بما في ذلك المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. وبغية استعادة الثقة في المؤسسات العامة، من المهم أن ينخرط المجتمع المدني ومنظمات القواعد الشعبية والجماعات التي جرى تهميشها في مسائل الميزانية. ويمكن أن تساعد الاستعانةُ بنماذج مبتكرة للحوكمة على توسيع نطاق تقديم الخدمات وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

12 - ويتطلب إحراز تقدم في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة اتّباع نهُج تشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره. ويجب على جميع مستويات الحكومات العمل في تعاون وتآزر، بما يشمل السلطات المحلية التي تضطلع بدور هام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتكييفها مع السياق المحلي. وقد أتاحت آليات الجهات المعنية المتعددة، مثل اللجان الوطنية المعنية بالتنمية المستدامة، اتّباع نهُج شاملة للجميع في بعض البلدان. ويمكن أن تساعد الشراكات المتعددة القطاعات والتخصصات، بما في ذلك مع القطاع الخاص، في بناء الثقة وتجميع الموارد وتشجيع الابتكار. ومن التحديات الرئيسية ضمان المشاركة المجدية والهادفة للناس من جميع المستويات في الانتخابات وما بعدها، بما في ذلك من خلال آليات مثل المشاركة في إعداد الميزانية وفي جمعيات المواطنين. إن الاستثمار في الدور القيادي للنساء والشباب وفي انخراطهم في الحياة العامة أمر أساسي، ويجب أن تتخذ المؤسسات إجراءات استباقية لضمان الإدماج وتوفير المساحة اللازمة لذلك وعدم التمييز. كما أن دور المجتمع المدني، على وجه الخصوص، حيوي في مساءلة متخذي القرارات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشفافية والمساءلة. ويتعين على الحكومات اتخاذ موقف ضد تقلّص مساحة العمل المواطني، وحماية حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، فضلا عن حقوق النشطاء والصحافيين ووسائل الإعلام المستقلة.

13 - علينا مواصلة التأكيد على مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب. فالشمولية تعزز الثقة والاستقرار. وتعزيز التماسك الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية يتطلب نهُجا تسعى جاهدة إلى شمول جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك النساء والفتيات، والشباب، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة، والفئات الأخرى المهمشة. ويتعين على الحكومات ضمان خلو الحصول على الموارد من التمييز على أساس الجنس أو الدين أو غير ذلك من العوامل الاجتماعية والاقتصادية. ويتعين أن تعكس السياسات احتياجات الفئات الضعيفة والأقليات، بما في ذلك من خلال التصدي لأوجه عدم المساواة الهيكلية المتأصلة وأوجه الحرمان المتقاطعة. وإن عدم تمثيل هذه الفئات في سردية البيانات يفضي إلى فشل سياسات التصدي للتحديات التي تواجهها هذه الفئات، لا بل إلى تفاقمها. ويتطلب تعزيز إدماج الفئات المهمشة في المجتمع نهُجا واسعة النطاق مثل برامج العدالة الاجتماعية، وعمليات التدقيق الاجتماعي، واستنهاض المجتمعات المحلية، واستخدام التكنولوجيا للوصول إلى المجتمعات المحرومة، والشراكات المبتكرة بين الجهات المعنية المتعددة.

14 - إن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هو حق من حقوق الإنسان وشرط مسبق للسلام والتنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان زيادة تمثيل المرأة في جميع المؤسسات العامة، بما في ذلك البرلمانات، وإعلاء شأن دورها في جميع مراحل صنع القرار، بما في ذلك ما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام والعدالة. وتبرز حاجة إلى نهُج مبتكرة للتمكين تتصدى للفوارق الاجتماعية والاقتصادية، مثلا في تعميم الخدمات المالية لتشمل النساء، وريادتهن للأعمال ودعم المنظمات النسائية، بما في ذلك المنصات الرقمية. وكثيرا ما تولّد المكاسبُ المحققة في هذه المجالات فوائدَ أوسع نطاقا تمتد لتصل إلى الحد من العنف الجنساني. الأمر الذي يستلزم الحصول على بيانات أفضل مصنفة حسب نوع الجنس لفهم أوجه عدم التكافؤ بين الجنسين والتصدي لها، والحد تاليا من العنف بين الأفراد، وتحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، وتيسير تحقيق المناخ التحويلي والعمل البيئي.

15 - وتحقيقاً لخطة عام 2030، ينبغي تعبئة الدور القيادي للشباب وإبداعهم وقدراتهم بشكل كامل. ويساعد تمكين وتيسير القيادات الشابة على تجنب إدامة النماذج القديمة وغير الملائمة. فالشباب يحملون معهم منظورا وحلولا جديدة. ويصوغون السياسات ويقودون الابتكار التكنولوجي. وهذا الأمر يبشر بالخير لتحقيق السلام بين الأجيال والعدالة والتنمية المستدامة، وتأمين حقوق الإنسان لأجيال الغد. لذا، فإن انخراط الشباب والأطفال أمر أساسي، بما في ذلك ضمن سياقات الأمم المتحدة وفي عملياتها. ويتطلب الانخراط والمشاركة المجديان فرصا حقيقية تستفيد من الدور القيادي للشباب واستعداد الحكومات للاستثمار والاستماع والتصرف بناء على ما تسمعه. وتحتاج الحكومات أيضا إلى التعامل مع الشباب وأولوياتهم بطريقة مؤاتية. ويجب أن نتصدى لطائفة من القضايا التي تهدد مشاركة الشباب في بناء مجتمعات سلمية، مثل عدم الوصول إلى التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، ومحدودية المساحة السياسية، والحواجز المالية، والتمييز، والجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر.

16 - ومع تعرُّض الميزانيات المحلية والمساعدات الإنمائية لضغوط متزايدة من جراء عدد متزايد من الأزمات والبيئة الاقتصادية غير المستقرة، من المهم الدعوة من أجل زيادة الدعم السياسي والمالي للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن يظل السلام والعدالة والإدارة السليمة على رأس جدول الأعمال الدولي، بما في ذلك من خلال الاستفادة من العمليات المتعددة الأطراف، مثل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لتوليد الدعم للهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 بأكملها.